



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

24 أبريل 2009

24 Avril 2009

المغرب/صندوق الإيداع والتدبير/حقوق الإنسان

برنامج جبر الضرر الجماعي : مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير تعلن عن طلبتي عروض بقيمة 20ر5 مليون درهم

الرباط 22 / 4 / ومع / أعلنت مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، بوصفها الوكالة المكلفة بتنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي لفائدة المناطق التي عانت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن طلبتي عروض بقيمة 20ر5 مليون درهم لسنة 2009.

وأوضح بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، اليوم الأربعاء، أن هذين الطلبين الموجهين لفائدة الجمعيات المحلية بالأقاليم المشمولة بالبرنامج، يندرجان في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

ويرمي هذان الطلبان -يضيف المصدر ذاته- إلى تحقيق الهدف العام للبرنامج، خاصة فيما يتصل بتقوية إحساس الإنصاف والمساهمة في تنمية المناطق التي عانت من انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

وذكر البلاغ أن طلب العروض الأول رقم (2009/01) موجه لأقاليم وعمالات الراشيدية زاكورة وفكيك والناظور والحسيمة والدار البيضاء الحي المحمدي وخنيفرة، مشيراً إلى أن هذا الطلب يستفيد من دعم المفوضية الأوروبية في إطار اتفاقية التمويل (122-18/2006/ميد)، وبمساهمة وكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية.

أما طلب العروض الثاني (2009/02) فيستفيد من مساهمة مؤسسة الإيداع والتدبير والمجالس الإقليمية لأقاليم أزيلال والخميسات وطانطان.

وأوضح المصدر ذاته، أن المشاريع المقترحة ينبغي أن تمحور، على الخصوص، حول تعزيز قدرات الفاعلين المحليين خاصة في مجالات الحكامة المحلية، والنهوض بحقوق الإنسان والمواطنة وكذا مقاربات التنمية، والحفظ الإيجابي للذاكرة عبر تأهيل مواقعها، وإحداث فضاءات لحفظها وجمع المعطيات حول مرحلة انتهاكات حقوق الإنسان.

كما يتعين أن تتضمن تلك المشاريع دعماً للأنشطة المدرة للدخل لفائدة المناطق المشمولة بالبرنامج، وإدماج المرأة عبر دعم أنشطة التحسيس والتوجيه لفائدة النساء، ومحو الأمية وحماية البيئة عبر أنشطة تحسيسية وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية بهذه المناطق.

وأشار البلاغ إلى أن الجهة المتقدمة بطلب الاستفادة من الدعم لمشروعها يجب أن تكون جمعية محلية يوجد مقرها بالمناطق المعنية بالبرنامج، مضيفاً أنه يمكن لطالب الدعم أن يعمل بشكل منفرد أو مع منظمات شريكة.

وسيمكن هذان الطلبان من تمويل المشاريع ذات الأولوية بنسبة تصل إلى حدود 90 في المائة.

صندوق الإيداع والتدبير يطلق طلبي عروض لبرامج جبر الضرر الجماعي

وأوضح المصدر ذاته، أن المشاريع المقترحة ينبغي أن تمحور، على الخصوص، حول تعزيز قدرات الفاعلين المحليين خاصة في مجالات الحكامة المحلية، والنهوض بحقوق الإنسان والمواطنة وكذا مقاربات التنمية، والحفظ الإيجابي للذاكرة عبر تأهيل مواقعها، وإحداث فضاءات لحفظها وجمع المعطيات حول مرحلة انتهاكات حقوق الإنسان. كما يتعين أن تتضمن تلك المشاريع دعما للأنشطة المدرة للدخل لفائدة المناطق المشمولة بالبرنامج، وإدماج المرأة عبر دعم أنشطة التحسيس والتوجيه لفائدة النساء، ومحو الأمية وحماية البيئة عبر أنشطة تحسيسية وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية بهذه المناطق. وأشار البلاغ إلى أن الجهة المتقدمة بطلب الاستفادة من الدعم لمشروعها يجب أن تكون جمعية محلية يوجد مقرها بالمناطق المعنية بالبرنامج، مضيفاً أنه يمكن لطالب الدعم أن يعمل بشكل منفرد أو مع منظمات شريكة. وسيمكن هذان الطالبان من تمويل المشاريع ذات الأولوية بنسبة تصل إلى حدود 90 في المائة.



مصطفى الباكوري

الأوروبية في إطار اتفاقية التمويل (18-122/2006/ميد)، وبمساهمة وكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية. أما طلب العروض الثاني (02/2009) فيستفيد من مساهمة مؤسسة الإيداع والتدبير والمجالس الإقليمية لأقاليم أزيلال والخميسات وطانطان.

أعلنت مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، بوصفها الوكالة المكلفة بتنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي لفائدة المناطق التي عانت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن طلبي عروض بقيمة 5ر20 مليون درهم لسنة 2009.

وأوضح بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أول أمس الأربعاء، أن هذين الطالبين الموجهين لفائدة الجمعيات المحلية بالأقاليم المشمولة بالبرنامج، يندرجان في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

ويرمي هذان الطالبان -يضيف المصدر ذاته- إلى تحقيق الهدف العام للبرنامج، خاصة فيما يتصل بتقوية إحساس الإنصاف والمساهمة في تنمية المناطق التي عانت من انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

وذكر البلاغ أن طلب العروض الأول رقم (01/2009) موجه لأقاليم وعمالات الراشيدية زاكورة وفكيك والناظور والحسيمة والدار البيضاء الحي المحمدي وخنيفرة، مشيراً إلى أن هذا الطلب يستفيد من دعم المفوضية

الإعلان عن طلب عروض بقيمة 20 مليون درهم لتأهيل المناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي

أعلنت مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، بوصفها الوكالة المكلفة بتنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي لفائدة المناطق التي عانت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن طلب عروض بقيمة 20 مليون درهم لسنة 2009.

وأوضح بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أول أمس الأربعاء، أن هذين الطلبين الموجهين لفائدة الجمعيات المحلية بالأقاليم المشمولة بالبرنامج، يندرجان في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

ويرمي هذان الطلبان -يضيف المصدر ذاته- إلى تحقيق الهدف العام للبرنامج، خاصة فيما يتصل بتقوية إحساس الإنصاف والمساهمة في تنمية المناطق التي عانت من انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

وذكر البلاغ أن طلب العروض الأول رقم (01/2009) موجه لأقاليم وعمالات الراشيدية زاكورة وفكيك والناظور والحسيمة والدار البيضاء الحي المحمدي وخنيفرة، مشيراً إلى أن هذا الطلب يستفيد من دعم المفوضية الأوروبية في إطار اتفاقية التمويل (122-18/2006/ميد)، وبمساهمة وكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية :

أما طلب العروض الثاني (02/2009) فيستفيد من مساهمة مؤسسة الإيداع والتدبير والمجالس الإقليمية لأقاليم أزيلال والخميسات وطانطان.

وأوضح المصدر ذاته، أن المشاريع المقترحة ينبغي أن تمحور، على الخصوص، حول تعزيز قدرات الفاعلين المحليين خاصة في مجالات الحكامة المحلية، والنهوض بحقوق الإنسان والمواطنة وكذا مقاربات التنمية، والحفظ الإيجابي للذاكرة عبر تأهيل مواقعها، وإحداث فضاءات لحفظها وجمع المعطيات حول مرحلة انتهاكات حقوق الإنسان.

كما يتعين أن تتضمن تلك المشاريع دعماً للأنشطة المدرة للدخل لفائدة المناطق المشمولة بالبرنامج، وإدماج المرأة عبر دعم أنشطة التحسيس والتوجيه لفائدة النساء، ومحو الأمية وحماية البيئة عبر أنشطة تحسيسية وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية بهذه المناطق.

وأشار البلاغ إلى أن الجهة المتقدمة بطلب الاستفادة من الدعم لمشروعها يجب أن تكون جمعية محلية يوجد مقرها بالمناطق المعنية بالبرنامج، مضيفاً أنه يمكن لطالب الدعم أن يعمل بشكل منفرد أو مع منظمات شريكة.

Réparation

Deux appels à propositions lancés

La Fondation CDG, agence d'exécution du programme d'appui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'homme, a lancé deux appels à propositions d'un montant de 20,5 MDH pour l'année 2009. Ces appels à propositions sont lancés à l'intention des Associations.

■ برنامج

أعلنت مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، بوصفها الوكالة المكلفة بتنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي لفائدة المناطق التي عانت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن طلبي عروض بقيمة 20,5 مليون درهم لسنة 2009. وأوضح بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الأربعاء الماضي، أن هذين الطالبين الموجهين لفائدة الجمعيات المحلية بالأقاليم المشمولة بالبرنامج، يندرجان في إطار تفعيل توصيات هيئة الإتصاف والمصالحة.

الباكوري يخصص 20 مليون درهم لجبر ضرر انتهاكات حقوق الانسان

المساء

تحقيق الهدف العام للبرنامج، خاصة فيما يتصل بتقوية إحساس الإنصاف والمساهمة في تنمية المناطق التي عانت من انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وذكر البلاغ أن طلب العروض الأول موجه لأقاليم وعمالات الراشيدية وزاكورة وفكيك والناظور والحسيمة والدار البيضاء الحي المحمدي وخنيفرة، مشيراً إلى أن هذا الطلب يستفيد من دعم المفوضية الأوروبية في إطار اتفاقية التمويل (122-18/2006/ ميد)، وبمساهمة وكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية. أما طلب العروض الثاني فيستفيد من مساهمة مؤسسة الإيداع والتدبير والمجالس الإقليمية لأقاليم أزيلال والخميسات وطانطان.

أعلنت مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، بوصفها الوكالة المكلفة بتنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي لفائدة المناطق التي عانت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن طلب عروض بقيمة 20، 5 ملايين درهم لسنة 2009. وأوضح بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أول أمس الأربعاء، أن هذين الطلبين الموجهين لفائدة الجمعيات المحلية بالأقاليم المشمولة بالبرنامج، يندرجان في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. ويرمي هذان الطلبان - يضيف المصدر ذاته - إلى



تفاصيل (ص 08)

مصطفى الباكوري

20 مليون درهم لجبر الضرر الجماعي

المساء

العروض الثاني فيستفيد من مساهمة مؤسسة الإيداع والتدبير والمجالس الإقليمية لأقاليم أزيلال والخميسات وطانطان. وأوضح المصدر ذاته، أن المشاريع المقترحة ينبغي أن تتمحور، على الخصوص، حول تعزيز قدرات الفاعلين المحليين خاصة في مجالات الحكامة المحلية، والنهوض بحقوق الإنسان والمواطنة وكذا مقاربات التنمية، والحفظ الإيجابي للذاكرة عبر تأهيل مواقعها، وإحداث فضاءات لحفظها وجمع المعطيات حول مرحلة انتهاكات حقوق الإنسان.

كما يتعين أن تتضمن تلك المشاريع دعما للأنشطة المدرة للدخل لفائدة المناطق المشمولة بالبرنامج، وإدماج المرأة عبر دعم أنشطة التحسيس والتوجيه لفائدة النساء، ومحو الأمية وحماية البيئة عبر أنشطة تحسيسية، وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية بهذه المناطق. وأشار البلاغ إلى أن الجهة المتقدمة بطلب الاستفادة من الدعم لمشروعها يجب أن تكون جمعية محلية يوجد مقرها بالمناطق المعنية بالبرنامج، مضيفا أنه يمكن لطالب الدعم أن يعمل بشكل منفرد أو مع منظمات شريكة. وسيمكن هذان الطالبان من تمويل المشاريع ذات الأولوية بنسبة تصل إلى حدود 90 في المائة.

أعلنت مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، بوصفها الوكالة المكلفة بتنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي لفائدة المناطق التي عانت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن طلب عروض بقيمة 20، 5 ملايين درهم لسنة 2009. وأوضح بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أول أمس الأربعاء، أن هذين الطالبين الموجهين لفائدة الجمعيات المحلية بالأقاليم المشمولة بالبرنامج، يندرجان في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. ويرمي هذان الطالبان - يضيف المصدر ذاته - إلى تحقيق الهدف العام للبرنامج، خاصة فيما يتصل بتقوية إحساس الإنصاف والمساهمة في تنمية المناطق التي عانت من انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

وذكر البلاغ أن طلب العروض الأول موجه لأقاليم وعمالات الراشيدية وزاكورة وفكيك والناظور والحسيمة والدار البيضاء الحي المحمدي وخنيفرة، مشيرا إلى أن هذا الطلب يستفيد من دعم المفوضية الأوروبية في إطار اتفاقية التمويل (122-18/2006/ميد)، وبمساهمة وكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية. أما طلب